المستخلص

اصبح الحديث عن البيئة والبحث في المشاكل القانونية التي ترافقها من الامور المسلم بها بل غدت المشكلة تزداد تعقيداً وتشابكاً الامر الذي تتأكد معه الحاجة الملحة للتدخل واجراء الدراسات القانونية المتأنية لخصائص البيئة وتشخيص المشكلات التي تعاني منها ، والبحث عن اسباب التلوث والاجراءات الواجب اتباعها لحل مشاكلها والبحث عن مدى التوفيق بين البيئة والتنمية ، فأخذت قضية البيئة وحمايتها حيزاً كبيراً من الاهتمام على الصعيد القانوني الوطني والدولي وهذا راجع لارتباطها الوثيق بحياة الانسان ، مما جعل الحكومات يساندها في ذلك منظمات دولية غير حكومية ، ان تتوجه نحو عقد المؤتمرات وحلقات العمل المتخصصة لبحث الاشكاليات القانونية المتعلقة بالبيئة ، مع محاولة المراجعة لاهم الصكوك الدولية بغية سد الثغرات القانونية ، وكل ذلك يصب في مصلحة كبح اي محاولة لتهديد المجتمع الدولي من كوارث بيئية لا تحمد عقباها في الحاضر والمستقبل .